Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 35 No.2 June. 2021

أنواع الأراضي في مصر والوضع القانوني لها ابان العصر الروماني

م. حسن طوكان عبدالله
جامعة ذي قار/ كلية الاثار

م. مياده سالم علي
جامعة ذي قار/ كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص

استمر تصنيف الاراضي في مصر في العصر الروماني على ما كان عليه في عصر البطالمة واستمر اغلبه بلا تغير في ظل الادارة الرومانية المحافظة واستمرت ايضاً مسميات الاراضي الزراعية تظهر في التقارير الرسمية حتى بعد ان اختفت مدلولاتها الفعلية بوقت طويل وقد كانت اصناف الاراضي في مصر ابان العصر الروماني تشمل ارض الدولة وارض الملكية والاراضي العامة واراضي المعابد واراضي المستنقعات واراضي الدخل واراضي الضياع اضافة الى اراضي الامتلاك الخاص وقد اتجهت سياسة الدولة الرومانية الجديدة نحو تشجيع الملكية الخاصة وكانت هذه الاراضي تعد ملكا خاصا للأفراد ومن حقهم التصرف فيها بالبيع او الرهن والتوريث وكان لهم الحق ايضا ان يؤجروها على الاخرين طبقا لعقود يتم ابرامها بين الطرفين تحدد فيها حقوق كل طرف وقد زاد عدد هذه الاراضي في القرون الثلاثة الاولى الميلادية اذ قام الرومان بإيجار الاراضي وبشروط مرضية تغري الناس على استئجارها وهؤلاء المستأجرون من الباطن يتحملون المسؤولية امام الدولة اذا لم يوفوا بالتزاماتهم المالية وان هدف هذا البحث هو تبيين اصناف الاراضي في مصر والوضع القانوني لها ابان عصر الرومان ومن شأن ذلك أن يستوجب الوقوف على الاوضاع في مصر قبل استيلاء الرومان عليها بهزيمة اخر ملوك البطالة.

المقدمة

لم يكن الامبراطور أغسطس ولوعاً بالظهور بمظهر التأثر المغير ، بل لعله كان أكثر ولعاً بالإصلاح دون أن يصبغه بالصبغة الثورية ، فكان حريصاً على أن يضفي على أعماله مظهراً تقليدياً ، بعيداً في الظاهر عن مظهر الثورة والتبديل ، رغم أن أعماله كثيراً ما كانت ثورية في واقع الأمر ، جذرية في آثارها في عصره ومن بعده الى زمن بعيد ، وتتضح هذه السياسة بجلاء في الخطة التي اختطها أغسطس بشأن انواع الاراضي في مصر ، فمن حيث المظهر تبدو وكأنها استمرار الى اصناف الاراضي في العهد البطلمي ، إذ أبقى على تقسيم الأراضي بأنواعها في العهد البطلمي مستخدماً نفس الاصلاحات

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 35 No.2 June. 2021

التي كانت سائدة في ذلك العصر في أغلب الاحيان ، فبقيت أرض مصر أساساً تنقسم الى نوعين من الأراضي وهي العامة التي تمتلكها الدولة ، والخاصة التي يمتلكها الافراد هذا من حيث المظهر ، اما من حيث الواقع اسس سياسة تختلف تماماً عن سياسة البطالمة الرسمية ، فبعد ما كان البطالمة يأخذون بمبدأ ملكية الدولة ممثلة بشخص الملك ، اتجهت السياسة الرومانية الجديدة نحو تشجيع الملكية الخاصة والاستثمارات الشخصية بأنواعها المختلفة فهذه نقطة تحول بين العصرين البطلمي والروماني ، فبالرغم من أن الملكية الخاصة وجدت ونمت في العصر البطلمي الا انها كانت ظاهرة تسير عكس اتجاه السياسة الرسمية للدولة الرومانية ، أما في العصر الروماني فإن السياسة العامة كانت تدفع نظام الملكية الخاصة دفعاً الى الانتشار والنماء[١].

أنواع اراضي مصر في العصر البطلمي

يمكن التميز على الاقل في أواخر عصر البطالة على نوعين من الأراضي هما أرض الملك وأرض العطاء ، هذا الى جانب تلك الاراضي التي كانت للمدن اليونانية وتسمى أرض المدينة وعي التي لم يرد عنها الا معلومات قليلة اما أرض الملك فكان يستغلها الملك استغلالا مباشراً عن طريق تأجيرها بمقتضى عقود مع المزارعين ، وكان هؤلاء المزارعون الملكيون يخضعون لاشراف الملك اشرافا دقيقا عن طريق موظفيه منذ اعداد الارض للزراعة حتى جمع المحصول ، أما الاراضي التي تليها في الاهمية فهي ارض العطاء وكانت الاراضي التي يتنازل الملك للغير عن استغلالها دون امتلاكها ، وهذه الاراضي تنقسم بدورها الى ارض المعابد ، وارض أرباب الاقطاعات العسكرية ، وأرض الهبات وكانت نوعين أحدهما بديل عن مرتبات بعض الموظفين والنوع الاخر ضياع لذوي الحظوة لدى الملك وكذلك ارض الامتلاك الخاص[٢].

الوضع القانوني للاراضي في عصر البطالمة

كانت أرض الملك ، ملك خاص له يتصرف فيها كيفما شاء ، بينما تعتبر أرض المعابد ملكاً للآلهة، لكن الملك انتزع ادارتها حتى منتصف القرن الثاني قبل الميلاد ، وتعتبر أرض الهبات بقسميها منحة مؤقتة يحق للملك أن يستردها حسب رغبته ولكن الجدل والخلاف جرى ومازال جارياً حول الوضع القانوني لارباب الاقطاعات العسكرية ان هذه الاراضي تعتبر منحة قدمها ملوك البطالة الى الذين يعملون في جيشهم ، بوصفها مرتباتهم في وقت السلم ، وتشجيعا لهم على استمرار الاقامة في مصر ، ولذلك لا

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 35 No.2 June. 2021

يدفعون عنها الضرائب[٣] ، ويحق للملك أن يسترد هذه المنحة في حالة اغفال رب الاقطاع في اداء واجباته العسكرية او في حالة عدم وفائه بسداد الضرائب المستحقة أو في حالة الوفاة[٤].

وفي منتصف القرن الثالث قبل الميلاد تحولت هذه المنحة الى منحة وراثية تكون من نصيب ابن رب الاقصاع المتوفي اذا كان ذكرا وصالحا للخدمة العسكرية ، بيد أن هذا لا يعني أن الاقطاع اصبح ملكاً خاصاً ، بدليل أن الدولة كانت تضع يدها على الاقطاع ودخله الى أن يسجل الابن نفسه في سجل الاقطاعات العسكرية بوصفه رب الاقطاع الجديد[٥] واذا توفى صاحب الاقطاع دون أن يخلف وريثا ذكراً، فقد كان الاقطاع يؤول الى أحد اقاربه ، بشرط أن يكون قادراً على العمل العسكري ، وأن توافق الحكومة على هذا النقل ، لكن لوحظ أن ذلك قد حدث أحياناً دون أخذ الموافقة الرسمية ، وكثيراً ما حدث أن ابهظت الديون صاحب الاقطاع بحيث اصبح عاجزاً عن سداد الضرائب المستحقة عليه ، مما كان يضطره الى التنازل عن اقطاعه لشخص على السداد ، واذا كان ذلك قد جرى بشكل غير قانوني حتى عام ١١٨ قبل الميلاد ، فانه بعد الاضطرابات الشديدة التي وقعت في عهد الملك بطليموس الثاني ، وتفادياً لحدوث قلاقل جديدة ، اصدر هذا الملك مرسوماً ملكياً يتعرف فيه بما حدث من قبل ، وينظم كيفية التنازل عن الاقطاع ، مشترطاً الحصول مسبقا على الموافقة الرسمية ، أن يكون التنازل لاشخاص قادرين على الخدمة العسكرية وعلى السداد ما على الاقطاعات المتنازل عنها من ضرائب ومديونيات[٦]. واصدر الملك بطليموس الثاني عشر (الزمار) سنة ٥٩ ق.م - ٦٠ق.م قرار سمح فيه للفرسان من أرباب الاقطاعات العسكرية في ارسينوى (الفيوم حاليا) من حيث انه في حالة وفاة رب الاقطاعات العسكري من الاقطاعات العسكرية في اقليم هيراكليوبوليس بما ان يتمتع به نظراؤهم الفرسان دون تركه وصية ان يؤول اقطاعه الى اقرب اقربائه[٧]. اما النوع الثاني فهو اراضي الامتلاك الخاص فكان قسماً منها مزروعاً فواكه او كروم والقسم الاخر حبوب غذائية وبرغم انه كان يحق لحائزي هذه الاراضي التصرف فيها بالبيع والشراء ، والرهن والتوريث ، فانه لا يجوز اعتبار هذه الاراضي ملكاً حراً لأربابها بدليل انهم كانوا يؤدون عن الارض التي حيازتهم ايجاراً ، فضلاً عن أنه لا يوجد دليل على تسجيل انتقال ملكية هذه الأراضي منذ بيعها ، اذ كان يسترد أحيانا أجزاء من هذه الأراضي[٨].

أنواع الأراضي في عهد الرومان

انقسمت الاراضي الزراعية في مصر خلال فترة حكم البطالمة ومن بعده الرومان الى قسمين رئيسيين هما اراضي تملكها الدولة واراضي يملكها الافراد وبقدر ما شجع البطالمة مبدأ ملكية الدولة للأراضي الزراعية واخذوا به فقد اختلف الوضع اثناء حكم الرومان ، وانتشرت بشكل واسع وواضح والاراضي العامة التي امتلكتها الدولة تكونت من مساحات شاسعة من الاراضي الملكية التي كونها ملوك

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 35 No.2 June. 2021

البطالمة خلال فترة حكمهم والتي آلت بدورها للرومان ، واضيف اليها اراضي المعابد التي صادرها الامبراطور اغسطس ضمن خطته من اجل اضعاف شكوة الكهنة المصريين بهدم الدعامة الاقتصادية التي استمدوا منها قوتهم المتمثلة في اراضيهم الزراعية الموقوفة على معابدهم اما النوع الاخر فهي الارض التي يمتلكها الافراد فقد بدأ الامبراطور اغسطس فور فتحه لمصر في سياسة جديدة مؤداها توزيع بعض الاراضي التابعة للدولة على جنوده ثم فتح المجال امام كل من يرغب في شراء الاراضي الزراعية باسعار زهيدة كخطوة تنفيذية لانقاذ الاقتصاد المصري الزراعي من الانهيار وكان من نتائج هذه الاجراءات تضخم الملكية الخاصة حتى ظهر ما يعرف بالاراضي[٩] الوسية[١٠] وعلى الرغم من اختفاء الاراضي الوسية نهاية القرن الاول الا ان بعض الملكيات الكبيرة التي لا تدخل في نطاق الوسيات قد بقيت مع ذلك وان اكبر الملكيات في فلادليفيا في مديرية أرسنوي (الفيوم حاليا) لم تزد في بداية القرن الثالث الميلادي عن ائة اروة[١١] وكانت معظم هذه الملكيات بيد السكندرين الذين كانوا يقيمون في عواصم المدريات او في الاسكندرية ذاتها كما كان الرومان يمتلكون نسبة كبيرة من الاراضي الزراعية رغم قلة عددهم بالنسبة للسكان وقد ظلت الغالبية العظمى من سكان مصر بمثابة فقراء عديمي الملكية او يمتلكون بعض اروات قليلة توفر له يكاد الحد الادنى من المعيشة او لا تفي فيستأجرون اروات اخرى ان كان ذلك في امكانهم[١٢]. وقد حول الرومان بعض الاراضي التي كانت مصنفة تحت فئات اخرى كالارض الملكية الى تصنيف الارض العامة كما يتضح من عقد ايجار من الباطن يعود الى عصر الامبراطور دوميتيان (٨١-٩٦م) أجر فيه سبعة من المزارعين اروه من الارض العامة لاحد المزارعين ومثبت في عقد التأجير ان هذه الاروات الخمسين كانت من قبل من (الارض الملكية) ولكن ليست هناك ادلة على كيفية او سبب هذا التغير في تصنيفات الارض او ظروف خلق تصنيف ارض الدولة او الارض العامة بمعناها الضيق[١٣] ويضاف الى هذه الاراضي أراضي المستنقعات التي كانت ذات انتاجية منخفضة وتقع غالبيتها في الدلتا ونظراً لانخفاض انتاجها فإن الضرائب والايجارات المقررة عليها كانت منخفضة ايضاً[١٤] اما القسم الذي يقع في الوادي كان يسمى باسم الاراضي الهاشمية اي التي تقع على هامش الصحراء ، وهذا النوع تؤجر ايجار رمزي وفي حالة بيعها تباع بمبلغ رمزي[١٥]. كذلك اراضي الدخل لعلها كانت في راي البعض تتكون من الاراضي التي كانت توضع مؤقتا تحت اشراف الدولة حتى يتم التصرف فيها بالبيع او ان يعهد بها الى ادارة خاصة بها[١٦] ، وكانت هذه الاراضي تصادرها الدولة بعد فشل اصحابها في اداء التزاماتهم حيث كان يتم وضعها تحت اشراف الاديديوس لوجوس[١٧] لبعض الوقت حتى يتم حسم أمرها وتوضع تحت تصنيف اخر من الاراضي. ويضاف الى ذلك اراضي الضياع اذ يختلف نظام الضياع في عصر الرومان اختلافاً جذرياً عن نظام الضياع في عصر البطالمة ففي عصر البطالمة كان الملوك يمنحون كبار موظفيهم ووزرائهم مساحات من الارض الزراعية ، وكانت هذه

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 35 No.2 June. 2021

الارض بمثابة هبة ملكية لهؤلاء المعاونين من اجل تشجيعهم على استثمار اموالهم في تلك الاراضي ، وخير مثال على هذه الهبات الضيعة التي وهبها الملك بطلميوس فيلادلفوس الثاني الى وزير ماليته ابو للونيوس[١٨] فقد قام الاباطرة الرومان بمنح بعض الضياع الكبيرة لاعضاء الاسرة المالكة او النبلاء من الرومان ومواطني الاسكندرية وكان ذلك في صدر العصر الروماني ، ولكن سرعان ما ادمجت هذه الضياع الواحدة تلو الاخرى عن طريق المصادرة او غيرها من الطرق في املاك الامبراطورية الخاصة التي كانت من ذلك تؤلف قسماً خاصاً من الاراضي يسمى أرض الضياع ووضعت تحت اشراف وكيل الامبراطور ويسمى ناظر الضياع[١٩] ففي عصر الامبراطور أغسطس انتهج سياسة تشجيع الملكية الخاصة وقد ساره على نهجه الاباطرة الذين جاءوا من بعده[٢٠] ففي عام ٦٩م ، حينما تولى العرش الامبراطوري الامبراطور فسبسيان[٢١] اصدر مجلس الشيوخ قرار بمنحه كل املاك الامبراطورية ، فأصبحت ملكاً للإمبراطورية وشكلت قسماً من الارض العامة التي تملكها الدولة ، وقد صادرت الحكومة الرومانية جانباً كبيراً من الاراضي على اثر الغزو ، وباعت بعضها بالمزاد بينما عرضت الاراضي المهجورة او غير الجيدة للايجار وبشروط مرضية تغري الناس على استئجارها واستصلاحها للزراعة[٢٢] وهؤلاء المستأجرون من الباطن يتحملون المسؤولية امام الدولة إذ لم يوفوا بالتزاماتهم المالية ، ويبدو ان عدول الاباطرة الرومان عن تمليك أغنياء الرومان وافراد من الاسرة الحاكمة وغيرهم ممن لا يقيمون بصفة دائمة في مصر ضياعاً بها جعلهم يشجعون منح هذه الضياع لمن يستطيع النهوض بزراعتها ضمن المقيمين في مصر[٢٣] وكانت عمليات مسح الاراضي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالزراعة فقد كان فيضان نهر النيل يغير في بعض ذبذباته الجامحة من ملامح الاراضي الزراعية كل عام ، فكان منن الضروري اجراء مسح للأراضي لضبطها كل عام حتى يمكن تقدير ضرائبها النقدية والعينية ، وكانت الادارة الرومانية في مصر تحتفظ لديها بسجلات دقيقة عن اوضاع الاراضي الزراعية[٢٤].

الوضع القانوني للأراضي في العصر الروماني

استمر الوضع القانوني في العصر الروماني على ما كان عليه بوجه عام في العصر البطلمي مع بعض التغييرات التي ادخلها الرومان ، فقد اعتبروا انفسهم مالكي ارض اعتمادا على حق الفتح وباعتبارهم ملوكا مطلقي السلطة[٢٥] ، فلا خلاف حول ملكية الدولة لهذه الاراضي ملكية مطلقة ، وتستطيع التصرف فيها كما تشاء ، فانه لم يحسم حتى الان مدى ما تشمله الاراضي التي يطلق عليها هذا المصطلح الرسمي ، وان كان هناك شبه اتفاق على أن ارض الدولة كانت تتألف من ارض الملوك الباطالة وهي التي استولى عليها الامبراطور الروماني اغسطس ، ومع ذلك ظلت تحتفظ باسمها القديم ، وتستمر على

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 35 No.2 June. 2021

غرار الحال في عصر البطالة بتأجيرها الى المزارعين الذين عرفوا باسم الفلاحين الملكيين[٢٦] والاراضي التي انتزع بالاباطرة الرومان ملكيتها من ارض المعابد[٢٧] ومن ارباب الاقطاعات، وقد كان يباع جانب من هذه الاراضي وتستغل عن طريق تاجيرها مثل الارض الملكية ويضاف الى ذلك املاك الاباطرة الخاصة والتي قد اغدقوها على اصحاب الحظوة لديهم ، انتزعها اباطرة القرن الاول من ارض الضياع وهي التي احتفظوا ببعضها ، ملوك البطالمة ومنحوا بعضها الاخر لنفر من الرومان ، فضلاً عن بعض اعيان الاسكندرية ومنذ النصف الثاني من القرن الاول اخذ الاباطرة يستردون اغلب هذه المنح ويستثمرونها عن طريق تأجيرها او بيعها لمواطنين محليين من عواصم المدريات[٢٨].

وقد كانت هذه الاصناف من الاراضي ملكا للدولة ، فانها لا تمثل كل الاراضي في مصر ، فقد كانت توجد ايضا اراضي اخرى[٢٩] ، وكانت هذه الاراضي تتألف من الاقطاعات التي منحت لقدماء المحاربين الرومان والاراضي التي انتزعتها الدولة لسبب او آخر من اربابها ، وباعتها والاقطاعات العسكرية التي لم تنتزع من اربابها دون ان يعرف احد الاساس الذي ابتع في الانتزاع او الابقاء[٣٠].

نظام التأجير

كانت اراضي الملكية الخاصة تتمثل في الاقطاعات العسكرية التي لم ينتزعها الرومان من اربابها واراضي الضياع التي كان الاباطرة يقطعونها من اراضي الدولة ويمنحونها الى بعض الافراد كذلك الاقطاعات التي منحت لقدماء المحاربين الرومان اضافة الى الجزاء المباع من اراضي الدولة وكذلك الارض المنتزعة من اربابها لعجزهم عن دفع ما بذمتهم للدولة ، واغلب الظن ان ملكية ارض الضياع الموهوبة لم تكن ملكية خاصة بدليل ان الاباطرة استردوها تدريجياً ، وقد وجدت عدد كبير من عقود الايجار للاراضي في مصر خلال العصر الروماني حتى القرن الرابع الميلادي[٣١] وقد كانت هذه العقود في اماكن متفرقة لكن وجد ان عقود الايجار في اقاليم اوكسيرينخوس وفيرة العدد فهو يقارب مائة وثلاثين عقد وتاريخها يمتد الى حوالي اربعة قرون ومن شأن ذلك كله يتيح الفرصة لمعرفة الوضع القانوني لهذه الارض المستأجرة. وان عقود ايجار الاراضي في اقليم اوكسيربنخوس والتي تم العثور عليها تحتوي على امور هامة مثل اسماء طرفي التعاقد وبداية التعاقد ومدته والتعاقد ومكانه وكذلك موضع المحصول الذي يزرع والايجار وشرط المخاطر والضرائب التي يدفعها المؤجر ومدى تحكم المؤجر في المحصول حت سداد الايجار كذلك تخفيض الايجار او الغاؤه تماماً في حالة عدم وصول مياه الفيضان اليها والضمان وطريقة وموعد السداد وعقوبات عدم السداد وشرط التنفيذ وشرط صحة التعاقد وتاريخ المستأجر وأهم ما بين في هذه العقود هو ما ورد فيها من نصوص تضمنت توصيفا وتعريفا للارض المؤجرة. وكذلك

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 35 No.2 June. 2021

اوصاف الاراضي التي وردت في العقود وهي ارض توصف بانها ارض ملكية او انها من الارض العامة وارض توصف بانها جزء من اقطاع وقد ورد توصيف الثاني يعود الى القرون الثلاثة الاولى الميلادية ، ويؤكد اذ استأجر رجل قطعة ارض فهي تخصه لكنه لا يملكها وقد لا تكون في حيازته اذا اجرها من الباطن ومهما طال امد الايجار فإن ذلك لا يغير الوضع القانوني للارض اي ان اراضي المجموعة الثانية كانت اراضي اقطاعات ممتلكه امتلاكا خاصا ، وان ذلك كان ايضا الوضع القانوني لاراضي المجموعة الثالثة ، وهي التي لم تكن بالضرورة من اراضي الاقطاعات وانما تملكها اصحابها نتيجة قيام الدولة ببيع الاراضي العامة للراغبين في ذلك ، وخاصة تلك التي لا مالك لها ، وذلك عن طريق التقديم بطلب شراء الى الادارة المختصة ببيعها وهي ادارة الايديوس بوجوس ، وتبعاً للتعليمات الموجودة كذلك بين من العقاد اذا شخصا يرغب في شراء قطعة ارض من الاراضي التي لا مالك لها يكون تبعا للتعليمات[٣٢] التي تصدرها ادارة الاقليم ولابد على الملاك المحافظة على سداد ما عليها من استحقاقات للدولة ولا تقوم الدولة بالاستيلاء على هذه الاراضي التي لا يقوم ملاكها باستيهاء هذه الاستحقاقات ، وتستمر الدولة مسيطرة عليها لحين السداد ، او تقوم بمصادرتها مع ذلك يبقى الاقطاع حاملا اسم صاحبه السابق[٣٣].

وكانت هناك فئات عديدة من مستأجري الاراضي العامة او ارض الدولة ولكن كان اكبر هذه الفئات وأبرزها من يطلق عليهم (المزارعون العموميون) او (المزارعون الملكيون) وكانوا يشكلون نقابات او تجمعات خاصة بهم ولهم سكرتيريون وكانت الايجارات التي يدفعها هؤلاء المزارعون تحدد من قبل الادارة طبقا لخصوبة الارض ومدى الفيضان في كل عام تقريبا وهناك قرائن تشير الى ان هذه الطبقة من المزارعون العموميون او الملكيون كانت تمارس هذه المهنة بصورة شبه وراثية وكانوا مرتبطين بالارض في شكل اقرب ما يكون الى اقنان ومن المحتمل انه في بعض المناطق كانت هناك قرى باكملها يتالف سكانها من المزارعين العموميين وكانت الارض فيها تستند في الغالب الى شيوخ المزارعين لتاجيرها للمزارعين وكانت الارض التي تسند الى شيوخ المزارعين في الغالب من اراضي المراعي او الاراضي الضعيفة الانتاج ن كما كانت هناك من اراضي الدولة المؤجرة تؤجر للافراد من هؤلاء المزارعين سواء بمفردهم او بالمشاركة مع اخرين ، وكان المزارعون في هذه الحالة يمارسون الزراعة كنوع من المضاربة التجارية اي دون اكراه او تعسف ولكن في القرن الثالث الميلادي يبدو ان المزارعين العموميين او الملكيين كانوا مسؤولين مسؤولية الزامية بزراعة كافة اراضي الدولة في مناطقهم حيث لم تصل وثائق من عقود ايجار اختيارية او طلبات للادارة بهذا الصدد ، وكان كاتب القرية وشيوخ المزارعين هم المسؤولين عن تأجير اراضي الدولة في القرية للمزارعين العموميين وكان من بين طرق تأجير الارض هو تاجير

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 35 No.2 June. 2021

العالم لارض الدولة في القرية وذلك بتوزيعها بعقود ايجار على المزارعين العموميين ، والتاجير الاجباري لارض الدولة لهؤلاء المزارعين في قرى خارج القرية التي قطنونها بسبب عدم توفر مزارعين بالقدر الكافي في تلك القرى ، وكانت عملية التاجير الجماعي سواء كانت اختيارياً او اجبارياً عملية سهلة للموظفين المحليين من جهة وتؤكد المسؤولية الجماعية للمزارعين نحو سداد مستحقات الدولة عليهم من جهة اخرى وكانت مدة عقود تاجير ارض الدولة للمزارعين لا تتجاوز خمس سنوات وفي حالة ما اذا بقيت بعض اراضي الدولة ولم يتم تاجيرها على المزارعين العموميين طوعاً او كرها كانت تلك الاراضي تسند لبعض ملاك الارض الخاصة اجبارياً وان كانت توزع عليهم في صورة مساحات صغيرة يدفعون عنها الايجارات اضافة الى الضرائب التي يدفعونها عن اراضيهم الخاصة[٣٤] وكانوا يؤجرون الاراض لغيرهم بشروطهم المنصوص عليها في العقود ، وكان يجرى الاشتراط دائما على ان المؤجر وليس المستأجر هو الذي يدفع ما عليها من الضرائب الى الدولة ، فقد ورد كل عقود الملكية سواء كانت ارض اقطاع او غير ذلك والسبب المرجح في ذلك هو ضمان حصول الدولة على استحقاقاتها تفاديا لمخاطر المصادرة اذ اهمل المستأجر في سداد هذه الاستحقاقات[٣٥]. اذ كان هناك طريقتين لاستغلال الاراضي الاولى تشمل الاراضي العامة والاراضي الملكية والاراضي الوسية التي صادرتها الدولة واراضي المعابد التي تديرها الدولة والاراضي الخاصة وكان يتم استغلال هذه الاراضي عن طريق المزاد وكان يرسو على من يدفع اكثر من المستأجرين ويبدو انه كان هناك طائفة من مستأجري اراضي هذا النوع يتوارثون ادارتها واستغلالها وكان باستطاعتهم ان يقوموا بتاجيرها من الباطن وتعكس وثائق القرن الثالث الميلادي اثار الصعوبات التي واجهتها الادارة في العثور على من يقوم بزراعة الاراضي لذلك اضطرت على ارغام الفلاحين على زراعتها وقد نفذت هذه السياسة بوسيلتين اولها عن طريق التخلص حيثما وجدت ارض واسعة من ارض الدولة لم يتقدم احد بطلب تاجيرها كانت تقسم بين مزارعي الارض العامة في المنطقة نظير دفع التزاماتها اما في حالة عدم استطاعة هؤلاء المزارعين القيام بهذا العبء فكانت تلحق باراضي القرى المجاورة ويعتبر اهلها مسؤولين عنها مسؤولية جماعية لذلك كان يذكر على عقود تاجير كثير من الاراضي الخاضعة انها تخلو من عبء زراعة اراضي الدولة. اما الطريقة الثانية وهي لحاق بعض من الاراضي العامة التي لم يستاجرها احد بالاراضي الخاصة ويرغم اصحابها على زراعتها وتأدية اعبائها[٣٦].

نظام الرهن والبيع والتنازل

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 35 No.2 June. 2021

كان يحق لاصحاب الملكيات رهن اراضيهم في مقابل دين ما وكان يحق لملاكي الاراضي البيع والتنازل عن اراضيه ولعل السبب في عدم استخدام فعل البيع وتفضيل فعل التنازل كان مرجعه تفادي دفع ضريبة انتقال الملكية[٣٧] او يكون هذا التنازل عن الارض وفاء لقرض عجز صاحبها عن سداده[٣٨] ، وانه مجرد شكل من اشكال التسويات التي تجري بين الورثة بهدف المحافظة على ملكية الارض داخل الاسرة وحرصا على عدم تفتيت الملكية ويدعم هذا وجود تنازلات بين افراد الاسرة الواحدة ، وقد يكون منشأ التنازل أيضاً مهر الزواج ، حيث يتنازل الزوج الى زوجته عن جزء من ملكيتها ليشعرها بالاستقرار والطمأنينة وخاصة انه كان شائعاً في المجتمع المصري ظاهرة الطلاق والزواج من اخرى وقد استمر استخدام فعل التنازل حتى منتصف القرن الثالث الميلادي ، حيث بدأ يظهر فعل للبيع مع التنازل ، وقد يكون مرجع ذلك اهتمام الدولة بالضريبة هكذا كانت اراضي الاقطاعات في العصر الروماني ، الاراضي التي اشتراها الملاك من الدولة ن ملكا خاصا لاصحابها ، فهي لم يكن تدفع ايجارا الى جانب الضرائب المقررة عليها ، وخاصة ان الدولة الرومانية كانت تشجع الملكية الخاصة في مصر ، من ناحية تفاديا لعدم وجود مستأجرين لاراضيها ، ومن ناحية اخرى يؤدي الى تهيئة للفرصة لتكوين طبقة من ملاك الاراضي مواطني العواصم يستطيعون النهوض باعباء مناصبهم البلدية[٣٩].

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 35 No.2 June. 2021

الخاتمة

يتضح مما تقدم ان الرومان في مصر ابقوا على اصناف الاراضي التي كانت سائدة في العصر البطلمي مع اجراء بعض التغيرات اضافة الى تشجيعها الملكية الخاصة للاراضي ودفعها الى الانتشار والنماء وكانت هذه نقطة تحول جديدة في العصر الروماني وتتمثل اراضي الملكية الخاصة بالاقطاعات العسكرية التي لم ينتزعها الرومان من اربابها واراضي الضياع التي كان الاباطرة الرومان يقطعونها من ارض الدولة ويمنحونها الى الافراد كذلك الاقطاعات التي منحت لقدماء المحاربين الرومان وكانت هذه الاراضي تؤجر بعقود ويقوم المؤجر بدفع الضرائب الى الدولة وكذلك يحق لاصحاب الملكيات الخاصة رهن اراضيهم في مقابل دين ما اضافة الى ذلك يحق لهم التنازل عن اراضيهم لعجزهم عن سداد ما بذمتهم لدولة او يكون لدفع مهر الزواج اذ يتنازل الزوج الى زوجته عن جزء من ملكيته الخاصة ليشعرها بالاستقرار والطمأنينة اذ كان شائع في مصر ظاهرة الطلاق والزواج هكذا كانت الاراضي اي ملكا خاصا كون اشتراها الملاك من الدولة وان تشجيع الدولة الرومانية للملكية الخاصة في مصر لعدم وجود مستأجرين لاراضيها اضافة الى تكوين طبقة من الملاكين حتى يستطيعون النهوض بأعباء مناصبهم البلدية.

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 35 No.2 June. 2021

الهوامش

١. العبادي ، مصطفى ، الامبراطورية الرومانية والنظام الامبراطوري ومصر الرومانية ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩م ، ص١٩٩.

2. Rostovetzeff, The Social and Economic History of Hellenistic world, Oxford.

٣. نصحي ، ابراهيم ، تاريخ مصر في عصر البطالمة ، القاهرة ، ج٣ ، ص١٩٥ - ١٩٦.

4. R.Taubenschlag, The law of the Greco-Roman Egypt in the light of the papyri.
5. Preaux, L economic royaie des lagides, Bruxelle, 1939, p. 468.
6. Preaux, op, p. 474.
7. Preaux, op, p. 271.

٨. نصحي ، المصدر السابق ، ص٢١٣ - ٢١٤.

٩. الشيخ ، حسين ، مصر تحت حكم اليونان والرومان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٧م ، ص٦٤.

١٠. الاراضي الوسية هي ارض الاقطاعات او الملكيات الكبيرة من الاراضي وقد اطلق عليها هذا لااسم في العصر الروماني الاول وكانت من الاراضي التي صادرتها الدولة في بداية الاحتلال. مصطفى العبادي ، ١٩٩٩م ، ص٣٠٦.

١١. اروة : كلمو يونانية الاصل معناها الارض المحروثة وكانت تستخدم في العصرين البطلمي والروماني كوحدة قياس للارض مساحتها ٢٩٨٢٥ قدم مربع. انظر : عبد الغني ، محمد السيد محمد ، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان ، المكتب الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠٠١م، ص٣٣٩.

١٢. حسن ، احمد عبد الباسط ، الملكية المشتركة والعائلة الممتدة ، دار الوفاء ، الاسكندرية ، ٢٠٠١م ، ص١٦.

١٣. ابو اليسر ، فرح ، الشرق الادنى في العصرين الهلينستي والروماني ، عين للدراسات ، القاهرة ، ٢٠٠٢م ، ص٢١٢.

١٤. الروبي ، امال محمد ، مظاهر الحياة في العصر الروماني ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧٥م ، ص٦٦.

١٥. عبد العليم ، مصطفى كمال ، مصر الرومانية ، مكتبة سعيد رافت ، مصر ، ١٩٧٢م ، ص٣٤.

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 35 No.2 June. 2021

١٦. ابو اليسر ، فرح الشرق الادنى في العصرين الهلينستي والروماني ، ص٢٠٨.

١٧. الاديديوس لوجوس : وهو مسؤول مالي مهمته فقط مالية اي خاصة بالخزانة الملكية اي لحساب الامبراطورية نفسه اذ يقوم القائم عليها بتجميع كل موارد الدخل مثل الغرامات والمصادرات او دخول الاملاك التي لا اصحاب لها اي يعني في الوقت الحاضر مسؤول الحسابات الخاص في المصارف. انظر : السعدني ، محمود ابراهيم ، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان ، مكتبة الانجلو ن اقلاهرة ، ٢٠٠١م ، ص١٧١.

١٨. ابو اليسر ، فرح ، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان ن عين للدراسات ، القاهرة ، ٢٠٠٢م ، ص٢١٠.

١٩. عبد اللطيف ، احمد علي ، مصر من الاسكندر الكبير الى الفتح العربي ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩م ، ص١٠٦.

٢٠. عبد العليم ، مصطفى كمال ، المصدر السابق ، ص١٩٩.

٢١. رمضان ، هويداء عبد العظيم ، المجتمع في مصر الاسلامية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٥م ، ص٤٢.

٢٢. فسبسيان : وهو احد اباطرة الرومان الذي حكم من سنة (٧٠م ا ٧٩م) وكان قبل ذلك قائد جيوش الامبراطورية في سورية. انظر : مصطفى العبادي ، المصدر السابق ، ص١٣٥.

٢٣. عبد العليم ، المصدر السابق ، ص٣٣.

٢٤. عبد الغني ، المصدر السابق ، ص٢٠٥.

25. Le R. Wallace, Taxation in Egypt From Augustus to Diocletain, Princeton, London. Oxford. 1938. P2.
26. Rostovetzeff, op.p287.
27. Wallace, op.p300.
28. Rostovetzeff, op.p287.
29. Wallace, op.p5.
30. Wallace, op.p399.
31. Wallace, op.p308.
32. J.D.Thomes, Some recently publiched leases of land. JJPap, 1965, p129.
33. P.R.Swarney, the Ptolemaic and Roman ldios, Toronto, p55.

٣٤. عبد الغني ، المصدر السابق ، ص٢٠٧ - ٢٠٨.

35. Wallace, op.p277.

٣٦. الروبي ، المصدر السابق ، ص٧٢ - ٧٤.

37. Wallace, op.p227.
38. R.Taubenshlag, The law of the Greco-Roman Egypt in the light of the papyri 332B.C-640ADn2nd, ed, Warsaw, 1955, p421.
39. R.Taubenshlag,p269.

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 35 No.2 June. 2021

المصادروالمراجع

١. ابو اليسر ، فرح ، الشرق الادنى في العصرين الهلينستي والروماني ، عين للدراسات ، القاهرة ، ٢٠٠٢م.
٢. ..... ، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان ، عين للدراسات ، القاهرة ، ٢٠٠٢م.
٣. حسن ، احمد عبد الباسط ، الملكية المشتركة والعائلة الممتدة ، دار الوفاء ، الاسكندرية ، ٢٠٠١م.
٤. رمضان ، هويداء عبد العظيم ، المجتمع في مصر الاسلامية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٥م.
٥. الروبي ، امال محمد ، مظاهر الحياة في العصر الروماني ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧٥م.
٦. السعدني ، محمود ابراهيم ، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان ، مكتبة الانجلو ن القاهرة ، ٢٠٠١م.
٧. الشيخ ، حسين ، مصر تحت حكم اليونان والرومان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٧م.
٨. العبادي ، مصطفى ، الامبراطورية الرومانية والنظام الامبراطوري ومصر الرومانية ، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩م.
٩. عبد العليم ، مصطفى كمال ، مصر الرومانية ، مكتبة سعيد رافت ، مصر ، ١٩٧٢م.
١٠. عبد الغني ، محمد السيد محمد ، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان ، المكتب الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠٠١م.
١١. عبد اللطيف ، احمد علي ، مصر من الاسكندر الكبير الى الفتح العربي ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩م.
١٢. نصحي ، ابراهيم ، تاريخ مصر في عصر البطالمة ، القاهرة ، ج٣.

Thi Qar Arts Journal

ISSN Print: 2073-6584 | ISSN Online: 2709-794X

vol 35 No.2 June. 2021

المصادر الاجنبية

1. J.D.Thomes, Some recently publiched leases of land. JJPap, 1965, p129.
2. Le R. Wallace, Taxation in Egypt From Augustus to Dioccletain, Princeton, London. Oxford. 1938. P2.
3. P.R.Swarney, the Ptolemaic and Roman ldios, Toronto, p55.
4. Preaux, L economic royaie des lagides, Bruxelle, 1939, p. 468.
5. R.Taubenschlag, The law of the Greco-Roman Egypt in the light of the papyri.
6. R.Taubenshlag, The law of the Greco-Roman Egypt in the light of the papyri 332B.C-640ADn2nd, ed, Warsaw, 1955, p421.
7. Rostovetzeff, The Social and Economic History of Hellenistic world, Oxford.